

مؤتمر نزع السلاح

إيطاليا

ورقة عمل

تنشيط مؤتمر نزع السلاح

ألف - ١ - أصبحت مهمة إعطاء مؤتمر نزع السلاح حياة جديدة ودفعة سياسية مهمة أكثر إلحاحاً نظراً إلى الجمود في أعمال المؤتمر الذي مضى عليه الآن إثنا عشر عاماً. وهي في الواقع مهمة لم تعد تحتل التأجيل.

٢ - وينبغي توجيه العمل نحو اتجاهين عامين هما: المواضيع التي ينبغي أن تشكل صلب مداولات المؤتمر، والقواعد الناظمة لعمله.

باء - ٣ - وينبغي أن تعالج مواضيع نزع السلاح النووي وعدم انتشاره من منظور الهدف الطويل الأجل المتمثل في جعل الأسلحة النووية باطلة تدريجياً، مما يتماشى مع التطلع إلى عالم خال من الأسلحة النووية الذي تبناه رئيس الولايات المتحدة علناً في براغ في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، وهو تطلع تدعمه إيطاليا دعماً تاماً. وبعد تحديد الهدف الطويل الأجل، من الجوهري على المدى القصير اتخاذ خطوات ملموسة وتدرجية إلى الأمام على أساس توافق الآراء الواسع الذي ظهر بمناسبة اعتماد القرار ١٨٨٧ (٢٠٠٩) الصادر عن مجلس أمن الأمم المتحدة، وبلاغ مؤتمر قمة واشنطن للأمن النووي، وخطة عمل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي عُقد لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠.

٤ - ومما له دلالة أن بندين من بنود جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح يظهران أيضاً في الفقرتين ٧ و ١٥ من الاستنتاجات والتوصيات بشأن إجراءات المتابعة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المعقود لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، وهما بندان يبدو أنه من المناسب تناولهما في هذا الخصوص. فالإجراء ٧ يدعو مؤتمر نزع السلاح إلى

اتخاذ قرار بشأن ترتيبات دولية فعالة... "مع عدم استبعاد إمكانية إبرام صك ملزم قانوناً على الصعيد الدولي" لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها. ويكرر الإجراء ١٥ النداء الموجه إلى المؤتمر لبدء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وفقاً لولاية شانون التي يعود تاريخها إلى عام ١٩٩٥.

٥- وإن من شأن تقييد الأهداف المحتملة من خلال ضمانات الأمن السلبية وتقليص إمدادات المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى عن طريق معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية أن يخفّضاً إلى حد كبير دور الأسلحة النووية وعملية تطويرها.

٦- ونحن نعلم أن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ظلت طوال سنوات عديدة بنداً يحظى بشبه توافق في الآراء داخل مؤتمر نزع السلاح. وقد أكدت هذا الرأي المشاورات غير الرسمية التي عُقدت في جنيف بشأن هذا الموضوع في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩ والتي نسقتها إيطاليا آنذاك وتنسّقها السويد هذا العام. ومنذ العام الماضي لم يعد هناك حتى أي جدل بشأن ما إذا كان ينبغي للمعاهدة أن تكون قابلة للتحقق منها أم لا، ذلك لأن أحكام التحقق أصبحت في الوقت الحاضر مقبولة عالمياً كعنصر لا غنى عنه من عناصر جميع الصكوك القانونية الدولية التي تتعلق بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار. والمسألة الخطيرة الوحيدة التي لم يبت فيها هي ما إذا كان ينبغي أم لا إدراج المخزونات القائمة من المواد الانشطارية في أحكام معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. والخيار في الواقع ليس متصلاً كما يبدو، بل توجد مجموعة من الحلول الوسط. أما مسألة ما إذا كان ينبغي، وإلى أي حد، تناول موضوع المخزونات فيمكن أن تناقش على نحو مفيد أثناء المفاوضات. وكانت معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية أيضاً موضوع قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، بما في ذلك القرار الذي اعتمد العام الماضي بتوافق الآراء، وهو ما يقودنا إلى افتراض أنه ما من طرف من الأطراف في مؤتمر نزع السلاح يعترض على هذه الفكرة من حيث المبدأ. وتشكل الإجراءات ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ من الاستنتاجات والتوصيات بشأن إجراءات المتابعة لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المعقود لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ أساساً إضافياً مناسباً لمتابعة تناول موضوع معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في إطار مؤتمر نزع الأسلحة.

٧- ويؤيد مؤتمر نزع الأسلحة على نحو متزايد أيضاً مسألة ضمانات الأمن السلبية. ومما يسهّل المهمة تزايد عدد المناطق الخالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم، حيث توفر المعاهدات المبرمة بشأن هذه المناطق سابقة مفيدة لمواصلة الجهود الدولية في هذا المجال. وتشكل الإجراءات ٧ و ٨ و ٩ من الاستنتاجات والتوصيات بشأن إجراءات المتابعة لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المعقود لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ أساساً إضافياً مناسباً لمتابعة تناول موضوع ضمانات الأمن السلبية في إطار مؤتمر نزع السلاح.

٨- وإضافة مزيد من القوة إلى القرارات المتعلقة بضمانات الأمن السلبية ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، ينبغي لبرنامج عمل مؤتمر نزع السلاح أن يحدد مواعيد نهائية لبدء المناقشات والمفاوضات. وينبغي للمؤتمر أن يتجنب أيضاً، لدى التفاوض على برنامج العمل، التزعة المعروفة إلى الدخول في تفاصيل لا جدوى منها بشأن محتويات بنوده المتعددة. وينبغي أن تترك نتيجة المفاوضات والمناقشات للمشاركين فيها ولن يكون إجهاضها مفيداً بل إنه سيكون ضاراً أيضاً.

جيم - ٩- ومن المعروف أنه لا توجد حلول إجرائية لمشاكل سياسية. بيد أن مؤتمر نزع السلاح يجب أن يراجع أيضاً نظامه الداخلي إذا ما أردنا أن نضمن تحقيق نتائج عملية من الجهود السياسية المبذولة. وقد ظهر هذا الشرط جلياً منذ أيار/مايو عام ٢٠٠٩ عندما تمكن المؤتمر من اعتماد برنامج عمل بتوافق الآراء، بما في ذلك إجراء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، غير أن هذا البرنامج بقي حبراً على ورق بسبب عدم وجود توافق في الآراء بشأن الترتيبات الإجرائية لوضعه موضع التنفيذ.

١٠- وهناك جانبان يقتضيان المزيد من الاهتمام، وهما:

(أ) إن مبدأ توافق الآراء للاتفاق على المسائل الموضوعية في مؤتمر نزع السلاح هو مبدأ أساسي وينبغي عدم التشكيك فيه. وتؤكد طبيعة عمل المؤتمر في حد ذاتها، وأهميته فيما يتعلق بمسائل الأمن القومي لأعضائه الحاجة إلى هذه القاعدة. بيد أن المسائل الإجرائية لا تحظى بالأهمية نفسها التي تحظى بها المسائل الموضوعية، وينبغي ألا تخضع القرارات المتعلقة بالإجراءات لقيود التوصل إلى توافق في الآراء؛

(ب) يبدو أن القاعدة التي تنص على أن مؤتمر نزع السلاح يجب أن يقرر في بداية كل عام برنامج عمله أصبحت أكثر فأكثر غير مبررة. بل إنها يمكن أن تتحول في الواقع إلى أداة مناسبة لحجب الموافقة على مواصلة العمل الجاري بالاعتراض على اعتماد برنامج عمل جديد، وبالتالي وقف أي نشاط آخر للمؤتمر. وتكمن طريقة التغلب على ذلك في أن تنص القاعدة على تحديد تلقائي لبرنامج عمل السنة ما لم يتفق أعضاء المؤتمر على خلاف ذلك بتوافق الآراء ويعتمدون نصاً جديداً.

دال - ١١- وسيكون من المفيد أن يتناول الاجتماع الرفيع المستوى المسائل المشار إليها أعلاه للتشجيع على اعتماد التغييرات المقترحة في النظام الداخلي للمؤتمر بصيغتها المقدمة.